ترجيحات الإمام الزركشي
في "كتاب النُّكَت على مقدمة ابن الصَّلاح"
دراسة تحليلية لنماذج مختارة

د. أعمر فطان[١]

ملخص البحث:

يمثِّل كتاب "مقدمة ابن الصلاح" باكورة علم المصطلح، فلقد لخص فيه مؤلفه عصارة علم مصطلح الحديث بعدما قضى في ذلك مدة ليست بالقصيرة يمليه ويدرسه لطلبته، وسمحت له تلك المدة بتنقيح كتابه وتهذيبه والإضافة إليه حتى خرج في أبهى صورة ارتآها. ومهما كان الثناء على الكتاب وصنيع مؤلفه فيه إلا أنه اجتهاد بشري، والكمال في بشر عزيز. لذا تصدر الكثير من العلماء ممن جاؤوا بعد ابن الصلاح لخدمة الكتاب، شرحاً وتحشيةً، واستدراكاً لما رأوه نقصاً، أو خلافاً لراجح بين أهل الحديث. ومن هؤلاء العلماء الذين وجهوا اهتمامهم وعنايتهم لهذا الكتاب الإمام الزركشي، الذي جمع بين أنواع الفنون، وكانت له مشاركة فاعلة في ميدان الحديث وعلومه، أبرزها كتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح، والذي هو محل الدراسة في هذا البحث.

مقدمة البحث:

يمثِّل "علم مصطلح الحديث" المنهج الإسلامي المتكامل، والميزان الدقيق لنقد الأخبار ورواتها. ولقد تمت صياغته، وتبلورت قواعده وقوانينه على مراحل تاريخية استغرقت قروناً عديدةً منذ عصر النبوة إلى غاية القرن التاسع تقريباً[٢]. ولقد تتابع على استقراء هذه القواعد وصقلها وصياغتها الجحافل الكبيرة من العلماء ممن عرفوا بالعلم الغزير، والنظر الثاقب، والمثابرة والصبر والجَلَد، فخلفوا لنا منهجاً علمياً دقيقاً غير مسبوق أخذ بألباب العلماء ممن جاء بعدهم في الشرق والغرب.

---

[١] أستاذ مساعد بقسم المعارف الأساسية والدراسات البينية، في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. amar.fettane@gmail.com

[٢] حيث تعتبر هذه الفترة الطويلة بحق الفترة الذهبية لهذا الفن الشريف، صنفت خلالها أهم مؤلفاته، ووضعت أهم قواعده وقوانينه. ثم اعتراه الجمود -كغيره من الفنون- بسبب غلبة التقليد على عقول أكثر المسلمين لقرون متطاولة، صحبها انحطاط على كل المستويات العلمية والسياسية والاجتماعية، ولحق الضعف بالأمة حتى أضحت لقمة سائغة لكل من هب ودب. وظهرت خلال هذه الفترة بعض الجهود المتفرقة في العالم الإسلامي لبعث هذا الفن والاهتمام به تأليفاً وتحقيقاً وخاصة في الهند، ثم انتقل إلى باقي العالم الإسلامي كالشام، والجزيرة العربية، ومصر، والمغرب الإسلامي، وتوالت الدراسات العلمية، خاصة في القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر الهجريين، وكثر المهتمون بهذا الفن الشريف، وتوالت الدراسات الحديثية، والأطروحات الأكاديمية؛ مما يبشر بمستقبل واعد.

ولقد كان للإمام الزركشي – بما عرف به من الموسوعية العلمية – مشاركة في هذا المجال من خلال كتابه "النكت على مقدمة ابن الصلاح"، حيث يعتبر التنكيت[١] من أهم وأصعب أنواع التأليف، إذ لا يتسنَّى ذلك إلا لمن كملت معارفه في العلم الذي يريد أن يكتب فيه وينكت عليه، لذلك لو تتبعنا قائمة النكت على ابن الصلاح مثلاً نجد أن جل من ألف في ذلك من أكابر العلماء وأكثرهم تخصصاً كالحافظ العراقي، وابن حجر العسقلاني. ولا شك في أن تتلمذ الزركشي على كبار علماء عصره أمثال: ابن كثير الدمشقي، ومغلطاي بن قليج، والبلقيني، وابن الملقن، يجعل منه أحد الروافد المهمة في هذا العلم الشريف.

ولقد دخلت المؤلفات في علم الحديث مرحلة جديدة بظهور كتاب ابن الصلاح، حيث ركز جهوده على مؤلفات الأقدمين واعتنى اعتناءً خاصاً بمؤلفات الخطيب البغدادي، ووضع كتابه بعد أن جمع ما تفرق في مؤلفات الفن، وأملاه على مراحل حتى بلغ فيه الغاية – على عوز في ترتيبه، فانتفع به العلماء والطلاب على السواء، وزاد من أهميته ونفعه اهتمام فطاحلة هذا العلم به شرحاً، ونظماً، واختصاراً، وتنكيتاً. والذي يلحظه الباحث أن معظم المؤلفات الحديثية التي جاءت بعد كتاب المقدمة للحافظ ابن الصلاح إنما دارت في فلكه إلا ما ندر.

قال ابن حجر: "الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح بن عبدالرحمن الشَّهرزوري نزيل دمشق فجمع – لَمّا وَلِيَ تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية – كتابَهُ المشهور، فهذَّب فُنونه، وأملاه شيئاً بعد شيء؛ فلهذا لم يحصل ترتيبُه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرَّقة، فجمع شَتاتَ مقاصِدها، وضَمَّ إليها من غيرها نُخَبَ فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره؛ فلهذا عَكَف الناسُ عليه، وساروا بسيره، فلا يُحْصَى كم ناظم له ومُخْتَصِر، ومستدرِك عليه ومُقْتَصِر، ومعارض له ومنتصر"[٢]. لقد كان بحق كتاب ابن الصلاح خلقة وصل بين المتقدمين والمتأخرين في ميدان التأليف في علوم الحديث من خلال كتابه المقدمة، حيث قرب لهم هذا الفن معتمداً على أهم مصنفات المتقدمين.

---

[١] سيأتي تعريف النكتة أثناء الكلام عن كتاب النكت للزركشي تفصيلاً في ص ٨.

[٢] ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص٣٥-٣٦.

المبحث الأول: خدمة العلماء لكتاب مقدمة ابن الصلاح:

لقد تناول العلماء كتاب ابن الصلاح بالدراسة من خلال طرق أربعة أساسية هي[١]:

الأولى: الاختصار والتلخيص:

من أهمها وأشهرها:

١) كتاب "إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق"، ومختصره "التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير" كلاهما للإمام محي الدين يحي بن شرف النووي[٢].

٢) "الملخص في علوم الحديث" و"المنتخب" كلاهما للرضي الطبري أبي إسحاق المكي إبراهيم بن محمد الشافعي[٣].

٣) "المنهل الروي في علوم الحديث النبوي" لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة[٤].

٤) "الخلاصة في أصول الحديث" للحسين بن عبد الله الطيبي[٥].

٥) "مختصر ابن الصلاح" للعلاء التركماني علي بن عثمان بن مصطفى المارديني المصري[٦].

٦) "مختصر أو اختصار علوم الحديث" للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي[٧].

---

[١] تناولت الدكتورة عائشة بنت الشاطئ رحمها الله تعالى في مقدمة تحقيقها لمقدمة ابن الصلاح أهم المصنفات على كتاب ابن الصلاح، والذي ذكرته يمثل نماذج لأهم ما ألف حوله، وإلا الناظر في كتب التراجم ومعاجم المؤلفين يجد المئات من الكتب التي تناولت المقدمة بالتنكيت، والشرح، والتعليق، والنظم، والتلخيص. انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ويهامشه محاسن الاصطلاح للبلقيني، ص٥٢-٦٢.

[٢] أما كتاب إرشاد طلاب الحقائق فقد طبع سنة ١٩٩١م بتحقيق الدكتور نور الدين عتر عن دار البشائر الإسلامية ببيروت. أما مختصره "التقريب" فقد طبع عدة طبعات منها ما صدر عن دار الكتاب العربي ببيروت سنة ١٩٨٥م بتحقيق عثمان الخشت. وللتقريب شروحات منها: شرح الدكتور مصطفى الخن سماه: "المنهل الراوي من تقريب النواوي"، مطبوع عن دار الملاح. كما طبع شرح السخاوي على التقريب عن مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع بالإمارات، بتحقيق علي بن أحمد الكندي سنة ١٤٢٨هـ عن ثلاث نسخ خطية.

[٣] انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، ص٥٤.

[٤] طبع بتحقيق الدكتور محي الدين عبد الرحمن رمضان عدة طبعات عن دار الفكر بسوريا، منها سنة ١٩٨٦م.

[٥] طبع بتحقيق صبحي جاسم السامرائي عن عالم الكتب ببيروت، سنة ١٤٠٥هـ الموافق لسنة ١٩٨٥م.

[٦] نقل عنه الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح وأحال عليه. انظر: العراقي، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، ص٣٦٧.

[٧] طبع بشرح العلامة أحمد محمد شاكر بعنوان: "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" عن دار التراث بالقاهرة في طبعته الثالثة سنة ١٣٩٩هـ الموافق لسنة ١٩٧٩م، وطبع مفرداً سنة ١٩٨٩م عن دار الكتب العلمية، بتحقيق وتعليق: صلاح محمد عويضة.

٧) "المقنع في علوم الحديث" و"التذكرة في علوم الحديث" كلاهما لابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي[١].

٨) "محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح" للبلقيني عمر بن رسلان بن نصير الكناني المصري[٢].

الثانية: الشرح:

ومن أشهرها:

١) شرح الألفية المسمى بـ"التبصرة والتذكرة" للحافظ العراقي، و"الألفية" نظم لمقدمة ابن الصلاح كما هو معلوم[٣].

٢) شرح العز ابن جماعة محمد بن أبي بكر الكناني المصري المسمى "الجواهر الصحاح في علوم الحديث لابن الصلاح"[٤].

٣) شرح السيوطي على "تقريب النواوي" الذي هو اختصار لمقدمة ابن الصلاح، في كتابه: "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"[٥].

٤) "المصباح على مقدمة ابن الصلاح" لمحمد راغب الطباخ الحلبي[٦].

الثالثة: النظم:

منها على سبيل المثال:

١) "منظومة أقصى الأمل والسول في علوم أحاديث الرسول" للشهاب الخوي محمد بن أبي العباس أحمد بن خليل الشافعي، وتعرف أيضاً بـ"منظومة ابن خليل"[٧].

---

[١] طبع المقنع بتحقيق عبد الله يوسف الجديع سنة ١٤١٣هـ عن دار فواز، بالمملكة العربية السعودية. وطبعت التذكرة باعتناء علي حسن عبد الحميد الحلبي سنة ١٤٠٨هـ الموافق لسنة ١٩٨٨م، عن دار عمار بالأردن.

[٢] طبع على هامش مقدمة ابن الصلاح بتحقيق الدكتورة عائشة بنت الشاطئ رحمها الله تعالى عن دار المعارف بمصر، سنة ١٤٠٩هـ.

[٣] طبع قديماً بالمطبعة الجديدة بطالعة فاس سنة ١٣٥٤هـ، وبذيلها طبع فتح الباقي على ألفية العراقي، للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري، واعتنى بتصحيح الكتاب والتعليق عليه محمد بن الحسين العراقي الحسيني. وصدر الكتاب أيضا في طبعة مصورة عن دار الكتب العلمية ببيروت. ومن أحسن شروح الألفية أيضا، شرح الحافظ السخاوي في كتابه القيم: "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" وأحسن طبعاته طبعة دار المنهاج بالرياض، سنة ١٤٢٦هـ، بتحقيق ودراسة كلٍّ من: الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير، والدكتور محمد بن عبد الله آل فهيد، في خمس مجلدات. وأصل الكتاب رسالة علمية تقدم به الباحثان لنيل درجة الدكتوراه.

[٤] انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، ص٦٠.

[٥] طبع عدة طبعات من أحسنها: طبعة دار العاصمة بالمملكة العربية السعودية بتحقيق وتعليق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، وتقديم ومراجعة وتعليق الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، وصدرت هذه الطبعة سنة ١٤٢٤هـ الموافق لسنة ٢٠٠٣م في ثلاثة مجلدات.

[٦] طبع على هامش كتاب التقييد والإيضاح للحافظ العراقي، عن دارالحديث ببيروت سنة ١٤٠٩هـ الموافق لسنة ١٩٨٩م.

[٧] انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، ص٥٣-٥٤.

٢) نظم الزين العراقي المسمى بـ"الألفية في علوم الحديث"[١].

الرابعة: التنكيت:

ومن أهم كتب النكت:

١) النكت للحافظ مغلطاي بن قليج المسماة بـ"إصلاح ابن الصلاح"[٢].

٢) النكت لبدر الدين الزركشي[٣].

٣) النكت لبرهان الدين الأبناسي المسماة بـ"الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح"[٤].

٤) النكت للحافظ العراقي المسماة: "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح"[٥].

٥) النكت للحافظ لابن حجر العسقلاني[٦].

هذه أهم الكتب التي ألفت في علم المصطلح إلى غاية عصر المؤلف، ولا يعني ذلك أن الفترات التي جاءت بعد هذا خلت من التأليف في هذا الفن، وإنما تركزت جهود المؤلفين في تلك الحقبة على خدمة الكتب المتقدمة بالشرح، والتحرير، والنقد، والتنكيت، والاختصار، أما المؤلفات المهمة التي تعد إضافة في هذا الحقل من الدراسات فإنها قليلة كشرح السخاوي على "ألفية العراقي"[٧] والذي يعتبر من أحسن شروحها، وكذلك الإمام السيوطي من خلال كتابه "تدريب الراوي"[٨]، والصنعاني في كتابه "توضيح الأفكار"[٩].

---

[١] طبع عدة طبعات: منها طبعة بتحقيق وتعليق الشيخ أحمد محمد شاكر، إحداها سنة ١٩٨٨م عن مكتبة عالم الكتب ببيروت.

[٢] حقق جزء من الكتاب في رسالة علمية استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير بالجامعة الإسلامية بغزة، من طرف الطالب: عبد الناصر سالم محمد أبو مصطفى سنة ١٤٢٩هـ الموافق لسنة ٢٠٠٨م، وتقع الرسالة في ٥٤٧ صفحة.

[٣] وهو مطبوع في أربعة مجلدات، الثلاث الأول للتحقيق والرابع للدراسة، وهو من مطبوعات مكتبة أضواء السلف بالرياض سنة ١٤١٩هـ، الموافق لسنة ١٩٩٧م، بتحقيق: الدكتور زين العابدين بلافريج. وأصل الكتاب رسالة علمية لدرجة الدكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

[٤] طبع في مجلدين، بتحقيق: صلاح فتحي هلل، عن مكتبة الرشد بالرياض، سنة ١٤١٨هـ الموافق لسنة ١٩٩٨م.

[٥] طبع عن دارالحديث ببيروت سنة ١٤٠٩هـ الموافق لسنة ١٩٨٩م.

[٦] طبع في مجلدين بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي، عن المجلس العلمي للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة ١٤٠٤هـ الموافق لسنة ١٩٨٤م. والكتاب أصله رسالة علمية تقدم بها المحقق لنيل درجة الدكتوراه.

[٧] طبع عدة طبعات من أحسنها الطبعة التي قام بتحقيقها كلا من الدكتور عبد الكريم الخضير والدكتور محمد بن عبد الله آل فهيد، وأصل الكتاب رسالتي دكتوراه تقدم بها المحققان، وطبع الكتاب عن مكتبة دار المنهاج بالرياض سنة ١٤١٦هـ في خمس مجلدات فاخرة.

[٨] طبع عدة طبعات من أحسنها: طبعة دار العاصمة بالمملكة العربية السعودية بتحقيق وتعليق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، وتقديم ومراجعة وتعليق الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، وصدرت هذه الطبعة سنة ١٤٢٤هـ الموافق لسنة ٢٠٠٣م في ثلاثة مجلدات.

[٩] طبع قديما بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد بالمكتبة السلفية بالمدينة المنورة في مجلد كبير من جزئين، وقدم له المحقق بمقدمة قيمة حول تاريخ علم الحديث.

ثم رغب الكثير من العلماء وطلبة العلم عن هذا الفن وقل المعتنون به، وعد من بضاعة المفاليس، وظل على تلك الحال إلى غاية القرنين الثالث والرابع عشر الهجريين أين تم إعادة بعث هذا العلم الشريف في مناطق عديدة من العالم الإسلامي على أيدي علماء غيورين هالهم ما يحدث للعلوم الشرعية، والتآليف العلمية، من استيلاء الجهل المفرط في التعامل مع النصوص النبوية إثباتا وتحقيقاً، وانتشار الخرافات والبدع والأحاديث الموضوعة التي زادت من تخلف الأمة، وتمسك كثير ممن انتسب إلى العلم بها، ناهيك عن العامة بأخبار وطقوس انبنت عليها، يضحك منها كل عاقل لم يصب بلوثة التخلف المنهجي الذي ضرب بأطنابه في عقول كثير من العلماء وطلبة العلم في ذلك الزمان. فظهرت مدرسة الهند التي كان لها فضل كبير – بعد الله تعالى– في بعث حركة الحديث المعاصرة، ثم مدارس الشام، ومصر، والمغرب، وتتابع العلماء في التأليف في فنون الحديث، وتحقيق مراجعه المهمة التي ظلت لقرون حبيسة الأدراج عرضة للأرضة وعوامل الزمن.

ومما زاد من اهتمام العلماء المسلمين بهذا الميدان، الحركات المعاصرة الهدامة المضادة للسنة النبوية، مما شكل دافعاً قوياً لسلوك هذا المضمار، ومناطحة رواده بالحجة والدليل المبني على التحقيق العلمي، والنظر العقلي المتنور المرتكز على الأصلين: الكتاب والسنة.

المبحث الثاني: دراسة تفصيلية لكتاب "النكت على مقدمة ابن الصلاح" للزركشي:

لقد كان الإمام الزركشي أحد العلماء الموسوعيين الذين أثروا المكتبة الإسلامية بالعديد من المؤلفات التي أضحت أمهات في بابها، حيث اعتمد عليها العلماء في تدريسهم، وأحالوا عليها في تآليفهم، وأثنوا عليها. ولقد كان – رحمه الله تعالى – بما حباه الله تعالى من الحب المفرط للعلم، والزهد في الدنيا وملذاتها، والتقلل منها للغاية، أهم الأسباب التي جعلته يخلف مكتبة عامرة في فنون العلم المختلفة.

ومن أهم الفنون التي وجه إليها الزركشي اهتمامه، علوم الحديث: من مصطلح، وتخريج، وشروح حديثية، وآراء في علم الجرح والتعديل مبثوثة في كتبه المختلفة. ولقد بلغ عدد كتبه التي ألفها في هذا الحقل من الدراسات ١٤ كتاباً بين مطبوعٍ، ومخطوطٍ، ومفقودٍ مما لم نجد له أثراً إلا في كتب التراجم ومعاجم المؤلفين.

وهذا المبحث سأخصصه للكلام على كتاب "النكت على مقدمة ابن الصلاح"، فأتطرق إلى التعريف به، ثم الكلام على مضمونه ومنهج الزركشي فيه، ومن خلاله سيتبين لنا جهود هذا الإمام في هذا الفن، ونماذج من ترجيحاته واختياراته، وما انتقد عليه في بعض ما ذهب إليه.

التعريف بكتاب "النكت على ابن الصلاح":

لم يغب عن ذهن الإمام الزركشي ميزة كتاب ابن الصلاح وأهميته بين كتب الفن، فأراد مشاركة إخوانه من أهل العلم في خدمته، والكشف عن مخبوئه من درر العلم، وإزالة ما علق به من إشكال أو استشكال، أو إبهام، أو استغلاق، أو نقص، فوضع كتاب النكت وزينه بمعلومات قيمة، وملاحظات دقيقة، واستدراكات بارعة، وإضافات أقرَّ له بها حفاظ عصره ومن جاء بعده، ونقل عنه الكثير ممن ألف في علوم الحديث اعترافاً بمكانته في هذا العلم.

وقبل التعريف بالكتاب، يحسن تسليط الضوء على مصطلح "النُّكَت" وما يراد به في اللغة واصطلاح علماء هذا العلم الشريف.

فـ"النُكْتَة" لغةً: قال ابن فارس: "النون والكاف والتاء أصلٌ واحد يدلُّ على تأثير يسيرٍ في الشيء، كالنُّكتة ونحوِها، ونكت في الأرض بقَضِيبِهِ ينكُت، إذا أثَّر فيها، وكلُّ نُقطةٍ نُكْتَة"[١].

ونَكَتَ في العلم بموافقة فلان أَو مُخالفة فلان أَشار[٢].

فمدار معنى هذه الكلمة على التأثير في الشيء إما حقيقةً في الأجسام أو مجازاً في المعاني.

أما معنى "النُّكْتَة" في الاصطلاح فقال الشريف الجرجاني في تعريفها ما يلي: "النكتة هي مسألة لطيفة أُخْرِجَت بدِقَّةِ نَظَرٍ وإِمْعَان، من نَكَتَ رُمْحَهُ بأرض إذا أثَّر فيها، وسُمِّيَت المسألة الدقيقة نُكْتَةً لتأثير الخواطر في استنباطها"[٣].

ويمكن أن نلاحظ من التعريف بأن النكتة هي الفائدة المستنبطة من الكلام الحاصلة بتدقيق النظر وإعمال الفكر، مما يُشعِر أنها ليست لأي أحد، وإنما هي لمن ثقب نظره، واشتد ساعده في العلم الذي ينظر فيه حتى يستطيع التقاط درر المعاني، ويستنبطها من كلام العلماء وصنيعهم في كتبهم، وما صرحوا به من أقوالهم.

أولاً: اسم الكتاب:

اشتهر الكتاب بين أهل العلم وطلبته باسم: "النكت على مقدمة ابن الصلاح"، ولكن هذا العنوان ليس من وضع المؤلف، حيث إنه لم يشر إلى تسميته لا في مقدمة الكتاب ولا في

---

[١] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج٥، ص٤٧٥؛ وابن منظور، لسان العرب، ج٢، ص١٠٠، مادة "نكت".

[٢] ابن منظور، لسان العرب، ج٢، ص١٠٠، مادة "نكت".

[٣] الجرجاني، كتاب التعريفات، ص٢٤٦.

غيره من المواضع صراحةً، وإنما قال في مقدمة كتابه: "... فاستخرت الله تعالى في تعليق عليه فائق الجمع شائق السمع، يكون لمستغلقه كالفتح، ولمستبهمه كالشرح"[١]، فهو تعليق على كتاب ابن الصلاح.

ولقد ورد في النسخ المخطوطة أسماء مختلفة للكتاب، ففي النسخة التركية مثلاً ورد بعنوان: "كتاب فيه تعليق على علوم الحديث" وكأنه مأخوذ حرفياً من مقدمة المؤلف المذكورة قريباً، وفي النسخة الدمشقية: "كتاب النكت على ابن الصلاح"[٢]، وهذا العنوان اختاره أغلب من نقل عن كتاب الزركشي[٣]، أما الحافظ ابن حجر فقد ذكر الكتاب بعنوانين مختلفين أثناء ترجمته للمؤلف، فتارةً أورده باسم: "شرح علوم الحديث"[٤]، وتارةً أخرى باسم: "الكلام على علوم الحديث"[٥]. وهو العنوان نفسه الموجود على النسخة المخطوطة للكتاب في المكتبة البريطانية، وتوجد مصورة لهذه النسخة بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا[٦].

وتجدر الإشارة إلى أن نسخة المكتبة البريطانية عليها ملاحظات وزيادات أضافها الناسخ، ولم أستطع قراءة اسمه لتغير صورة الخط حتى أصبح لا يكاد يرى، ولقد كتب على صفحة العنوان ما يلي: "الكلام على علوم الحديث، الشيخ... [٧] عفا الله تعالى عنه...[٨] هو العلامة المحقق بدر الدين الزركشي المشهور رحمه الله تعالى وإيانا، وقد ظفرت بكراريس من نسخة أخرى فيها إلحاقات بخط المؤلف ليس أكثرها في هذه فتتبعتها وألحقتها هنا"[٩].

---

[١] الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج١، ص١٠-١١.

[٢] انظر: بلافريج، الزركشي وكتابه النكت على مقدمة ابن الصلاح، ص ٢٦٣-٢٦٤؛ وحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج٢، ص١١٦٢.

[٣] انظر على سبيل المثال: السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج١، ص٤٣٧، ترجمة رقم ١٨٢؛ والبحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، ج١، ص٢٤١؛ و الداودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين، ج٢، ص١٥٧-١٥٨، ترجمة رقم: ٥٠٤.

[٤] انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٤، ص١٧-١٨، رقم الترجمة ٣٥٧٨.

[٥] انظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ج٣، ص١٣٨.

[٦] Stocks, Peter, Arabic manusripts in the British Library, British Library, London ٢٠٠١, p ٥٦.

[٧] لم أستطع قراءة النص ولم يعد يظهر منه إلا كلمة "الشيخ...".

[٨] النص غير واضح تماماً.

[٩] الزركشي، الكلام على علوم الحديث، (ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، المصورة من النسخة المخطوطة من المكتبة البريطانية)، المصورة رقم ٧٤٥٠-١.

كما أنه كتب على ظهر الصفحة الأولى من المخطوط جملة مهمة جداً بخط مغاير لخط الناسخ ورد فيها ما يلي: "بلغ فيه إلى آخر الثالث والثلاثين في كتابه"، أي النوع الثالث والثلاثين من كتاب ابن الصلاح، فتكون الأنواع التي تناولها الإمام بعد النوع الثامن والعشرين هي: معرفة العالي والنازل، ثم معرفة المشهور من الحديث، ثم معرفة الغريب والعزيز، ثم معرفة غريب الحديث، ثم أخيراً معرفة المسلسل، وتظهر أهمية هذه الملحوظة في كون النص المحقق في المطبوع من الكتاب انتهى بنهاية النوع الثامن والعشرين في آداب طالب الحديث فقط. ومع ذلك فالنسخة المصورة من المكتبة البريطانية غير كاملة، حيث ينتهي نصها بنهاية النوع الرابع والعشرين الخاص بمباحث طرق التحمل، إلا أن فيه إشارة قوية إلى كون المؤلف قد تعرض لشرح أنواع أخرى من كتاب ابن الصلاح، لكن النسخ المتوفرة إلى حد الآن ناقصة. ومما يؤكد هذا أكثر في رأي الباحث ولو على سبيل الظن، ما ورد في آخر مخطوطات الكتاب حيث صرح ناسخ الكتاب: "انتهى الموجود من هذا التعليق النفيس للمصنف الرئيس شيخ الإسلام بدر الدين الزركشي..."[١]. والعبارة المستعمَلة مشعرة بالاحتمال، فقد يكون الكتاب كاملاً، ولكن الموجود منه هو الذي بين أيدينا فقط، ويقوي هذا الاتجاه ما صرَّح به المؤلف نفسه في كتابه النكت في النوع السابع والعشرين المتعلق بآداب المحدث قوله: "وسيأتي في الثاني والخمسين اشتقاق هذا اللقب، وذكر الملقبين به"[٢]، فهو يحيل على النوع الثاني والخمسين من كتاب ابن الصلاح الخاص بمعرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم، ويستشعر من كلامه أنه وصل إلى هذا النوع وهو مستحضر لمضمونه ومحتواه، وما سيتعرض لذكره عنده، ورغم ذلك لم يعلق المحقق على هذه المعلومة أي شيء يذكر، والله تعالى أعلم.

ثانياً: موضوع الكتاب:

كما هو واضح من عنوانه فإن موضوع الكتاب شرح وتعليق على "كتاب علوم الحديث لابن الصلاح"، وقد ملأه مؤلفه بالتعليقات المفيدة، والاستنباطات المحكمة، والنكت العلمية الدقيقة، والاستدراكات والتعقبات التي زادت من قيمة الكتاب وأصالته في هذا الفن. كما أنه لم يخل من الزيادات التي أذعن لها حفاظ عصره ممن عاصره أو جاء بعده،

[١] المصدر السابق، ج٣، ص٦٦٧ وج٤، ص٢٧١.

[٢] الزركشي، النكت، ج٣، ص٦٥٤.

حيث بلغت ثلاثة عشر نوعاً، ثمان منها أصيلة غير مسبوقة، وخمس الباقية مقتبسة من نكت البلقيني على مقدمة ابن الصلاح[١].

ثالثاً: طبعات الكتاب:

طبع كتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح للإمام الزركشي – فيما أعلم – طبعتين:

الأولى: في ثلاثة مجلدات بتحقيق: الدكتور زين العابدين بلافريج سنة ١٤٢٣هـ، بمطبعة أضواء السلف بالرياض، وأصله رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير في علوم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتاريخ ١٤٠٦/٠٣/١٤هـ.

الثانية: طبعة أخرى عن دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٢٥هـ في مجلدٍ واحدٍ بتحقيق محمد علي سمك.

وشتان بين الطبعتين، فالأولى رسالة علمية، وناقشه فيها الأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري، والدكتور ربيع بن هادي المدخلي، أما الثانية فهي طبعة تجارية محضة مليئة بالأخطاء، وخالية من تحقيق علمي.

رابعاً: سبب تأليف الكتاب والباعث عليه:

إن القارئ لمقدمة الكتاب يستشف منها عدة دوافع حملت المصنف على الاعتناء بكتاب ابن الصلاح، حيث ورد في مقدمة المؤلف: ما يلي: "وجاء بعدهم الإمام أبو عمرو بن الصلاح فجمع مُفرَّقَهم، وحقق طرقهم، وأجلب بكتابه بدائع العجب، وأتى بالنكت والنخب، حتى استوجب أن يكتب بِذَوْبِ الذهب، والناس كالمجمعين على أنه لا يمكن وضع مثله، وقصارى أمرهم اختصاره من أصله. وأخبرني شيخنا العلامة مغلطاي: أن بعض طلبة العلم من المغاربة كان يتردَّد إليه، ذكر له أن الشيخ شمس الدين بن اللبان وضع عليه تأليفاً سَمّاه "إصلاح كتاب ابن الصلاح"، وأنه تطلب ذلك دهره فلم يجده، ثم شرع الشيخ علاء الدين في التنكيت وسماه بالاسم المذكور، لكنه لا يشفي الغليل، وإنما تكلم على القليل. فاستخرت الله تعالى في تعليق عليه فائق الجمع، شائق السمع، يكون لمستغلقه

[١] وردت زيادات البلقيني على الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح في آخر كتاب محاسن الاصطلاح. انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، ص٦٨٠-٧٤٠. وقد بلغت زياداته خمسة أنواعٍ سأذكرها أثناء كلامي حول زيادات الإمام الزركشي على ابن الصلاح.

كالفتح، ولمستبهمه كالشرح... وقصدت بذلك الرجوع إليه عند أوقات درسي، ومراجعتي لنفسي"[١].

فمن مقدمة المصنف يظهر جلياً أن دافع الإمام الزركشي لوضعه كتاب النكت كان متعدد الجوانب، ويمكنني صياغة ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: تعظيم الناس لكتاب ابن الصلاح، واعتقادهم استحالة وضع مثله، ناهيك من الاستدراك عليه أو تعقبه أو انتقاده، وأنّ غاية ما في الأمر أن تدور جهود من جاء بعده على الكلام حوله وشرحه واختصاره، وهذا التعظيم في رأي الباحث فيه من المغالاة الشيء الكثير، وربما لو عرض عليه ذلك لرفضه، وقد يكون ذلك ناشئاً عن فكرة غلق باب الاجتهاد التي انتشرت في عصر ابن الصلاح والقرون التي تلته، وكان هو من المدافعين عنها، والداعين إليها بحجة ضعف أهلية أهل ذلك الزمان فكيف بمن جاء بعدهم. وهذه الفكرة خاطئة في أساسها، فإنه لا يخلو زمان من قائم بحجة الله، مجدد لدينه كما ورد بذلك الأثر[٢]، والمجدد لا يكون إلا مجتهداً، ولا يقتصر التجديد على شَخْصٍ أو عِلْمٍ واحد، بل يتعدد كما ذكره العلماء في مواطنه[٣]. وهذا لا يَنقُص من مكانة الإمام ابن الصلاح: ولا من كتابه، فإن الله تعالى استعمل هؤلاء العلماء للذَّب عن دينه والحفاظ عليه، وكلٌ أدى دوره بما وفقه الله تعالى إليه، فجزاهم الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيراً.

ثانياً: من الأسباب الدافعة للمصنف لوضع كتابه، تصدي شيخه الحافظ مغلطاي للتنكيت على كتاب ابن الصلاح، ولكن الزركشي لم ير في ذلك التأليف ما يشبع نهمه،

---

[١] الزركشي، النكت، ج١، ص٩، ١١.

[٢] إشارة إلى الحديث الذي رواه أبو هريرة عن رسول الله ج قال: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»، أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الملاحم، باب: ما يذكر في قرن المائة، ج٤، ص٣١٣، رقم الحديث٤٢٩١؛ والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ج٤، ص٥٦٧، رقم الحديث ٨٥٩٢، وسكت عنه الحاكم، وكذا الذهبي في التلخيص. ونقل المناوي عنه أنه صححه، فلعله سقط من النسخة المطبوعة، ولقد أشار إلى ذلك الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة، ونقل تصحيحه عن الإمام أحمد أيضاً. انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيئ من فقهها وفوائدها، ج٢، ص١٤٨، حديث رقم ٥٩٩.

[٣] انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج١٧، ص٢٠٣. فقد أورد ابن حجر: هذه المسألة في كتاب الاعتصام من شرحه على البخاري، "باب قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»، وهم أهل العلم"، ونقل أقوال العلماء فيها ورجح ما نقلته هنا.

ويغطي جوانب النقص في الكتاب الأصل، فتولى زمام الأمر، وكشف عن ساعد الجد، فكانت ثمرات جهوده كتاب النكت.

ثالثاً: أراد الزركشي من كتابه أن يكون جامعاً لما تفرق في غيره، أو قصرت جهود المؤلفين قبله للكلام عنه وإيراده في كتبهم، مع التركيز على شرح المبهمات، وفتح المستغلقات، وكشف مواطن القوة والضعف، مع استدراكات، وتعقبات، وإضافات.

رابعاً: من أهم المقاصد التي من أجلها وضع المصنف كتابه أن يكون عوناً له في درسه وتعليمه، وتسهيلاً له لمراجعة مسائل العلم وتفاصيله مجموعة بين دفتي كتاب يكون قد حاز رضا المؤلف عنه.

المبحث الثاني: ترجيحات الإمام الزركشي واختياراته، نماذج مختارة:

لقد تميز كتاب النكت للزركشي بكمّ هائل من المعلومات والمباحث الحديثية، والذي يجعل من الصعب اختيار نماذج لإبراز هذا الجانب من الشخصية النقدية التي امتاز بها المؤلف. ولهذا السبب آثرت تناول بعض المسائل المتعلقة بمصطلح الحديث، أبين من خلالها ترجيحاته واختياراته، ومنهجه فيها.

نماذج من ترجيحات واختيارات الإمام الزركشي في مصطلح الحديث:

سأتناول تحت هذا العنوان نماذج تطبيقية لترجيحات الزركشي واختياراته في هذا الفن، ذاكراً أولاً كلامه على المسائل، ثم أتبعه بكلام العلماء، وما أراه راجحاً، وأحيل في ذلك كله على أمهات المصادر الحديثية، مع الإشارة أني لم أقصد في كل هذا الاستقصاء، فإن المجال لا يسمح بذلك، وإنما أردت إعطاء صورة واضحة لعمل الزركشي في كتابه.

النموذج الأول: رجحان الصحيحين على غيرهما، ورجحان البخاري على مسلم، وبيان أوجه ذلك:

أورد: كلام المصنف في الحكم على أصحية الصحيحين على غيرهما من الكتب، ثم نقل كلام النووي في نقله اتفاق العلماء على ذلك فقال: "قوله: وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز، قال النووي: "باتفاق العلماء" [١].

[١] الزركشي، النكت، ج١، ص١٦٣.

وهذا الذي ذكره الزركشي عن ابن الصلاح، والنووي، نقله أيضاً السخاوي، والسيوطي، والصنعاني في كتبهم[١]. ثم تعرض إلى مسألة التفضيل بين الصحيحين عند العلماء بعد اتفاقهم على أصحيتهما ولقد أورد في ذلك ثلاثة أقوال، قولان منهما ذكرهما ابن الصلاح، واستدرك عليه قولا ثالثاً وهذه الأقوال هي:

القول الأول: أرجحية صحيح البخاري على صحيح مسلم:

وهو الصحيح المشهور، ونقل هذا القول عن الإمام النسائي، والإسماعيلي، وابن السمعاني[٢]. ولقد اعتمد أصحاب هذا القول في ترجيحهم على العديد من المبررات من بينها:

١) اشترط البخاري في الراوي مع إمكان اللقاء ثبوت السماع[٣]، بخلاف مسلم فإنه يكتفي بمجرد إمكان المعاصرة، ونقل عنه أن الإسناد المعنعن له حكم الموصول بـ: "سمعت" بوجود المعاصرة[٤].

٢) اتفاق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم، وأعلم بصناعة الحديث. وقد انتخب مسلم عليه، ولخص ما ارتضاه في كتابه [٥].

٣) استنباطه المعاني الصحيحة، والفقه الدقيق، مسبوكاً في التراجم، وأما مسلم فلم يصنع ذلك، بل الذي ترجم أبوابه القاضي عياض[٦].

٤) أن الأحاديث المتكلم فيها عند البخاري هي أقل من الأحاديث التي تكلم فيها العلماء عند مسلم، ولقد ذكر ابن حجر أن عددها ١١٠ حديثاً على وجه التحديد مما انتقده الحفاظ -وعلى رأسهم الدارقطني- على البخاري، حيث أوردها الحافظ ابن حجر، ورد انتقادات العلماء عليها واحداً واحداً [٧].

---

[١] انظر: السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٥٣؛ والسيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص٩٦؛ والصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج١، ص٤٠.

[٢] الزركشي، النكت، ج١، ص١٦٦.

[٣] انظر: ابن رشيد، السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، ص٥٢.

[٤] انظر: مسلم، مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي، ج١، ص٨٨-١٠٠؛ وابن رشيد، السنن الأبين، ص٦٧-٦٨.

[٥] الزركشي، النكت، ج١، ص١٦٧.

[٦] المصدر السابق.

[٧] انظر: ابن حجر، هدي الساري، ص٩٢٤.

٥) أن عدد الرواة المتكلم فيهم عند البخاري أقل من عدد الرواة المتكلم فيهم عند مسلم. فقد انفرد البخاري بإخراجه عن ٤٣٥ رجلاً، المتكلم فيهم نحو ثمانين رجلاً، بينما الرواة الذين تفرد مسلم بإخراج أحاديثهم نحو ٦٢٠ رجلاً، المتكلم فيهم نحو ١٦٠ رجلاً[١].

القول الثاني: أرجحية صحيح مسلم على صحيح البخاري:

وهذا القول حمل رايته ابن حزم، واشتهر ذلك عن أهل المغرب، وسبب ترجيحهم لكتاب مسلم ما ذكره الزركشي من تعليل لهذا القول قائلاً: "...نعم اختص مسلم بأنه أحسن الأحاديث مساقاً، وأكمل سياقاً، وأقل تكراراً، وأتقن اعتباراً، بجمعه طرق الحديث في مكان واحد إسناداً ومتناً، فيذكر المجمل، ثم المبين له، والمشكل، ثم الموضح له، والمنسوخ، ثم الناسخ له، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه، وتحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه، بخلاف البخاري فإنه يفرق طرق الحديث في أبواب متفرقة متباعدة، وكثير منها ما يذكره في غير بابه الذي لا يسبق إليه الفهم أنه فيه أولى، فيصعب على الطالب جمع طرقه، والوقوف على ألفاظه، والإحاطة بمعناه"[٢]. إضافة إلى ما تقدم، فإن البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى بخلاف مسلم كما نص عليه ابن حجر[٣].

القول الثالث: أنهما سواء:

وهذا القول استدركه الزركشي على ابن الصلاح، وذكر أنه قول بعض المتأخرين، وممن قال بهذا القول أبو العباس القرطبي في مختصره على البخاري، حيث عدهما كفرسي رهان، لا يسبق أحدهما الآخر[٤].

ولقد سلك الصنعاني في التفضيل بين الصحيحين مسلكاً آخر؛ حيث لم يشأ إطلاق ترجيح أحد الكتابين على الآخر مطلقاً، وإنما فضل اللجوء إلى ترجيح أحاديث الكتابين باعتبارات مختلفة، وهي كالآتي[٥]:

---

[١] انظر: السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٥١؛ والسيوطي، تدريب الراوي، ج١، ٩٧.

[٢] المصدر السابق؛ وانظر أيضاً: ابن حجر، النكت، ج١، ص٢٨٣.

[٣] انظر: ابن حجر، النكت، ج١، ص٢٨٢.

[٤] الزركشي، النكت، ج١، ص١٧٠.

[٥] الصنعاني، توضيح الأفكار، ج١، ص٤٢-٤٣.

أولهما: ما اتفقا على إخراج حديثه من الرواة، فهما في هذا القسم سواء، لا فضل لأحدهما على الآخر لاتحاد رجال سند كل واحد منهما فيما رواه.

ثانيهما: ما انفرد البخاري بإخراج أحاديثهم، ففي هذا النوع ترجح روايات البخاري على مسلم لسبب وجيه، وهو شدة شرطه وقوته مقارنة بشرط مسلم.

ثالثهما: ما انفرد به مسلم فالحكم له.

النموذج الثاني: ترجيحه أن عدد الأحاديث التي يحفظها البخاري محمولة على الحقيقة لا التكثير، ووجه تفسير ذلك:

نقل الزركشي كلام البخاري في عدد الأحاديث التي يحفظها فقال: "وقد قال البخاري: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح"[١]. ثم نقل عن بعض العلماء أن العدد المذكور في قول البخاري إنما قصد به التكثير لا التحديد، ثم بين ضعف هذا القول قائلاً: "قلت: قيل إنه أراد المبالغة في الكثرة، وهذا ضعيف، بل أراد التحديد، وقد نقل عن غيره من الحفاظ ما هو أكثر من ذلك"، فقد نقل عن الإمام أحمد: أنه كان يحفظ ألف ألف حديث. ثم شرع في بيان تفسير الكثرة في قول البخاري فأورد وجهين:

أحدهما: أنه أراد به تعدد الطرق والأسانيد.

والثاني: أن مراده بالأحاديث ما هو أعم، من المرفوع، والموقوف، وأقاويل السلف[٢].

وهذا الذي ذكره هو التفسير ذاته الذي ذكره العلماء في تعليل ورود هذه الكثرة من الأحاديث في كلام المتقدمين، كالإمام أحمد، والبخاري، وغيرهما. فقد أورد التفسير نفسه الحافظ السخاوي حيث قال: "أراد بلوغ العدد المذكور بالتكرار لها وموقوف، يعني بعد المكرر والموقوف، وكذا آثار الصحابة والتابعين، وغيرهم، وفتاويهم مما كان السلف يطلقون على كل حديث، وحينئذ يسهل الخطب، فرب حديث له مائة طريق فأكثر"[٣].

---

[١] الزركشي، النكت، ج١، ص١٧٨؛ وابن حجر، النكت، ج١، ٢٩٧؛ والسخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٥٦؛ والسيوطي، تدريب الراوي، ج١، ١٠٦؛ والصنعاني، توضيح الأفكار، ج١، ص٥٥-٥٦.

[٢] الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج١، ص١٧٨-١٧٩.

[٣] السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٥٧.

ثم نقل كلام شيخه الحافظ ابن حجر في تأييد هذا التفسير فقال: "قال شيخنا: ويزيد ذلك وضوحاً أن الحافظ أبا بكر محمد بن عبد الله الشيباني، المعروف بالجوزقي (ت٣٨٨هـ)[١]، ذكر في كتابه المسمى بـ"المتفق" أنه استخرج على جميع ما في الصحيحين حديثاً حديثاً، فكان مجموع ذلك خمسة وعشرين ألف طريق وأربعمائة وثمانين طريقاً، فإذا كان الشيخان مع ضيق شرطهما بلغ جملة ما في كتابيهما بالمكرر هذا القدر، فما لم يخرجاه من الطرق للمتون التي أخرجاها لعله يبلغ هذا القدر أيضاً أو يزيد، وما لم يخرجاه من المتون من الصحيح الذي لم يبلغ شرطهما لعله يبلغ هذا القدر أيضاً أو يقرب منه، فإذا انضاف إلى ذلك ما جاء من الصحابة والتابعين تمت العدة التي ذكر البخاري أنه يحفظها، بل ربما زادت على ذلك"[٢].

فعلى هذا فإنه لا يمكن حمل العدد الوارد في كلام المتقدمين إلا على التعدد، وينضاف إليها الأحاديث الموقوفة، وآثار السلف. ولقد لخص السخاوي الكلام في هذه المسألة فقال: "وهذا الحمل متعين، وإلا فلو عددت أحاديث المسانيد، والجوامع، والسنن، والمعاجم، والفوائد، والأجزاء، وغيرها مما هو بأيدينا صحيحها وغيره، ما بلغت ذلك بدون تكرار، بل ولا نصفه"[٣].

النموذج الثالث: ترجيحه القول بتتبع الأحاديث التي انفرد بتصحيحها الحاكم، والحكم عليها بما يليق بحالها:

لقد عرف عن الحاكم: تساهله في تصحيح الأحاديث، لذلك أدخل الكثير مما حكم عليه العلماء بالضعف بل بالوضع في مستدركه، مما حط من رتبة كتبه عند الحفاظ.

ولقد بين الحافظ ابن حجر أن سبب التساهل الذي حدث للحاكم مرده إلى عدم تنقيحه لكتابه كله، فإنه سود كتابه على أن ينقحه شيئاً فشيئاً، ولكن أعجلته المنية قبل أن يتم عمله، لذلك نجد القسم المنقح منه أقل خطأً من بقية الكتاب.

قال السيوطي ناقلاً كلام ابن حجر في هذا الصدد: "وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية. قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم. ثم قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا

---

[١] هو الإمام، الحافظ، المجود، البارع، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشيباني، الخراساني، الجوزقي، المعدل، صاحب "الصحيح" المخرج على كتاب مسلم. انظر ترجمته في: الذهبي، السير، ج١٦، ص٤٩٣.

[٢] ابن حجر، النكت، ج١، ص٢٩٧.

[٣] السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٥٧.

يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي، وهو إذا ساق عنه في غير المملى شيئا لا يذكره إلا بالإجازة. قال: والتساهل في القدر المليّ قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده"[١]. كما أضاف السخاوي أن الحاكم حدث له تغير وغفلة في آخر حياته، مما أثر على عمله في كتابه المستدرك[٢].

ولذلك عندما تناول الزركشي الأحاديث التي انفرد بتصحيحها الحاكم، احتاط في قبولها دون النظر في أسانيدها؛ لعلمه بتساهل الحاكم. ولقد رد ما ذكره ابن الصلاح من الحكم بالحسن على ما تفرد بالحكم عليه بالصحة في مستدركه، وعلل ذلك بأن ابن الصلاح كان يذهب إلى تعذر التصحيح في الأعصار المتأخرة، مما ألزمه قبول حكم الحاكم على الأحاديث وإنزالها منزلة الحسن دون الصحيح، إذ هو لم يردها فيجعلها في مرتبة الضعيف، ولم يرفعها إلى درجة الصحيح، فجعلها في مرتبة وسط بين الصحة والضعف وهي الحسن خروجاً من الخلاف فيها. وهذا القول ضعفه الزركشي، ورجح خلافه فقال:: "وما ذكره من الحكم بالحسن عند التفرد مردود، بل الصواب أن ما انفرد بتصحيحه فيتبع بالكشف عنه، ويحكم عليه بما يقتضي حاله، من الصحة، أو الحسن، أو الضعف، وعلى ذلك عمل الأئمة المتأخرين، وإنما ألجأ ابن الصلاح إلى ذلك اعتقاده أنه ليس لأحد التصحيح في هذه الأعصار"[٣].

وهذا الذي ذهب إليه الزركشي رجحه قبله كل من البدر ابن جماعة، فيما نقله عنه الحافظ العراقي، وأقره عليه حيث قال: "وقد تعقبه بعض من اختصر كلامه -وهو مولانا قاضى القضاه بدر الدين بن جماعة- فقال إنه يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله، من الحسن، أو الصحة، أو الضعف، وهذا هو الصواب" [٤].

واختار القول نفسه ممن جاء بعد الزركشي، كلٌ من السخاوي[٥]، والسيوطي[٦]، والصنعاني[٧].

---

[١] السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص١١٣.
[٢] السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٦٢.
[٣] الزركشي، النكت، ج١، ص٢٢٦.
[٤] العراقي، التقييد والإيضاح، ص١٨.
[٥] السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٦٣.
[٦] السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص١١٣-١١٤.
[٧] الصنعاني، توضيح الأفكار، ج١، ص٦٥.

النموذج الرابع: ترجيحه كتاب ابن حبان على كتاب الحاكم:

من المواضع التي ظهرت فيه شخصية الزركشي العلمية، ترجيحه بين كتب السنة المعروفة. فلقد نقل عن ابن الصلاح تسويته بين مستدرك الحاكم، وصحيح ابن حبان، فاستدرك عليه مبيناً أرجحية كتاب الصحيح على المستدرك لقوة شرطه حيث قال:: "قوله: ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم البستي، أي يقاربه فيما ذكر. وليس كما قال، بل صحيح ابن حبان أصح منه بكثير"[١].

ولقد نقل الزركشي شرط ابن حبان كما صرح به في مقدمة كتابه، "وأما شرطنا في نقله ما أودعناه كتابنا هذا من السنن: فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعرى خبره عن التدليس، فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبيَّنا الكتاب على روايته، وكل من تعرى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به"[٢]. ثم قال معقباً على كلام ابن حبان المتقدم: "وبه تعلم أن شرطه أعلى من شرط الحاكم"[٣]. وممن نقل عنه ذلك أيضا الحازمي حيث قال: "ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم"[٤].

ولقد فهم العراقي من كلام ابن الصلاح خلاف ما فهمه الزركشي، فقد صرح بأن مقاربة كتاب ابن حبان لكتاب الحاكم ليس في الرتبة، وإنما قصد به المقاربة في التساهل، حيث أن ابن حبان مشهور بالتساهل في توثيق المجاهيل خاصة كما نص عليه الحافظ العراقي[٥]. وممن رجح هذا الفهم أيضاً: السخاوي[٦]، والسيوطي[٧].

---

[١] الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج١، ص٢٢٦.

[٢] ابن حبان، الصحيح، ج١، ص١٥١؛ وانظر: الزركشي، النكت، ج١، ص٢٢٧-٢٢٨.

[٣] الزركشي، النكت، ج١، ص٢٢٨.

[٤] السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٦٥؛ والسيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص١١٤.

[٥] العراقي، التقييد والإيضاح، ص١٨. لقد أورد الحافظ العراقي كلام الزركشي ودليله دون ذكر اسمه حيث قال: "وقد فهم بعض المتأخرين من كلامه ترجيح كتاب الحاكم على كتاب ابن حبان، فاعترض على كلامه هذا بأن قال: "أما صحيح ابن حبان فمن عرف شرطه واعتبر كلامه عرف سموه على كتاب الحاكم". وما فهمه هذا المعترض من كلام المصنف ليس بصحيح وإنما أراد أنه يقاربه في التساهل، فالحاكم أشد تساهلاً منه، وهو كذلك".

[٦] انظر: السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٦٥.

[٧] انظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص١١٤.

النموذج الخامس: ترجيحه أن قول الترمذي: "حسن صحيح" يقصد به تعدد الإسناد

تكلم الزركشي على صنيع الترمذي في حكمه على الأحاديث التي أوردها في كتابه الجامع فيقول مثلا: "حسن صحيح"، فيجمع بين الصحة والحسن، مع ما بينهما من تفاوت في القوة. ولقد حاول الزركشي دفع هذا الاعتراض بعدة تخريجات حيث قال: "فإن قلت فما عندك في دفع هذا الإشكال؟ قلت: يحتمل أن يريد بقوله: "حسن صحيح" في هذه الصورة الخاصة الترادف، واستعمل هذا قليلاً تنبيهاً على جوازه، كما استعمله بعضهم حيث وصف الحسن بالصحة على قول من أدرج الحسن في قسم الصحيح. ويجوز أن يريد حقيقتهما في إسناد واحد باعتبار حالين وزمانين، فيجوز أن يكون سمع هذا الحديث من رجل مرة في حال كونه مستوراً، أو مشهوراً بالصدق والأمانة، ثم ترقى ذلك الرجل المسمع وارتفع حاله إلى درجة العدالة، فسمعه منه الترمذي أو غيره مرة أخرى فأخبر بالوصفين. وقد روي عن غير واحد أنه سمع الحديث الواحد على الشيخ الواحد غير مرة، وهو قليل، وهذا الاحتمال – وإن كان بعيداً – فهو أشبه ما يقال... ويحتمل أن يكون الترمذي أدى اجتهاده إلى حسنه أو بالعكس، أو أن الحديث في أعلى درجات الحسن وأول درجات الصحيح... "[١].

فنلاحظ أن الزركشي قد وضع أربعة احتمالات لتفسير قول الترمذي: "حسن صحيح"، وهي:

الأول: الترادف، باعتبار أن الحسن داخل في الصحيح.

الثاني: أن يريد حقيقتهما في إسناد واحد باعتبار حالين وزمانين، فيكون حسناً إذا كان الراوي في مرتبة من يحسن حديثه، ويكون صحيحاً إذا ارتقى الراوي عن المرتبة المتدنية إلى مرتبة الثقات العدول الضابطين. وكلامه يدل على أنه اختار هذا القول.

الثالث: تغير اجتهاد الترمذي جعله يطلق كلا اللفظين على الحديث الواحد.

الرابع: أن الحكم على الحديث يتجاذب بين مرتبتين إحداهما أعلى من الأخرى، فيكون في أعلى الرتبة المتدنية، وأول الرتبة العالية.

ولقد وقف الحافظ ابن حجر من اختيار الزركشي موقفا غريباً جداً حيث تعقبه أولاً بثلاثة أمور، ثم ارتضى قوله وقبله، ومما تعقب به على الزركشي ما يلي:

[١] الزركشي، النكت، ج١، ص٣٧٤.

١) أنه – أي الترمذي – لو أراد ذلك لأتى بالواو التي للجمع فيقول: حسن وصحيح أو أتى بـ: أو التي هي للتخيير أو التردد. فقال: حسن أو صحيح.
٢) أن الذي يتبادر إلى الفهم أن الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده، لا بالنسبة إلى ما عند غيره. فهذا ما ينقدح في هذا الجواب.
٣) أنه يتوقف على اعتبار الأحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين، فإن كان في بعضها ما لا اختلاف فيه عند جميعهم في صحته فيقدم في الجواب أيضاً، لكن لو سلم هذا الجواب من التعقب لكان أقرب إلى المراد من غيره، وإني لأميل إليه وأرتضيه، والجواب عما يرد عليه ممكن [١].

وبعد هذا الكلام قوى الحافظ ابن حجر ما ذهب إليه ابن دقيق العيد[٢]، الذي فسر فعل الترمذي بما يلي: "إنه لا يشترط في الحسن قيد القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصور ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله: حسن، فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار لا من حيث حقيقته وذاته. وشرح هذا وبيانه: أن ههنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلاً، فوجود الدرجة الدُّنيا كالصدق مثلاً، وعدم التهمة بالكذب لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان. فإذا وُجِدَتْ الدرجة العُليا لم يُنافِ ذلك وجود الدُّنيا كالحفظ مع الصدق، فيصحُّ أن يقال في هذا: إنَّه حسن باعتبار وجود الصفة الدُّنيا، وهي الصدق مثلاً، صحيح باعتبار الصفة العُليا، وهي الحفظ والإتقان"[٣]. ولقد علق الحافظ على هذا الكلام فقال: "وفي الجملة أقوى الأجوبة ما أجاب به ابن دقيق العيد"[٤].

ومع اختلاف تعليل الزركشي وابن دقيق العيد، فكأن الحافظ ابن حجر راعى فيهما اختلاف الحال.

النموذج السادس: ترجيحه جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال:

إن مسألة حكم العمل بالحديث الضعيف مما اختلف فيه العلماء قديماً وحديثاً، ولقد أورد الزركشي هذه المسألة وذكر فيها مذهبين اثنين: الأول: القول بجواز العمل به في فضائل الأعمال، والقصص، والترغيب والترهيب دون أبواب الأحكام. والثاني: عدم الجواز به

[١] ابن حجر، النكت، ج١، ص٤٧٧-٤٧٨؛ والسخاوي، فتح المغيث، ج١، ١٦٩.
[٢] هو الإمام الحافظ الفقيه أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري المصري، المشهور بابن دقيق العيد. انظر ترجمته في: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٤، ص٩١.
[٣] ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص١٧٥-١٧٦.
[٤] ابن حجر، النكت، ج١، ص٤٧٨.

مطلقا. إلا أن في المسألة مذهباً ثالثاً فات الزركشي ذكره، فتتخلص مذاهب العلماء في هذه المسألة في ثلاثة هي:

المذهب الأول: مذهب المجيزين العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال دون الأحكام. وهذا مذهب جمهور العلماء، ورجحه الزركشي، ولقد نسب النووي الإجماع عليه إلى أهل الحديث وغيرهم فقال: "أجمع أهل الحديث وغيرهم على العمل في الفضائل ونحوها مما ليس فيه حكم ولا شيء من العقائد وصفات الله تعالى بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال"[١].

ووجه قولهم بهذا القول أن الحديث الضعيف إذا كان صحيحاً في نفس الأمر أخذ حقه من العمل به، وإن كان ضعيفاً لم يترتب عليه ضياع حق للغير، ولا مفسدة تحليل أو تحريم.

ولقد ذكر الزركشي شروطاً اشترطها أصحاب هذا القول فقال: "حيث قلنا بالجواز في الفضائل، شرط الشيخ أبو الفتح القشيري في شرح الإلمام أن يكون له أصل شاهد لذلك، كاندراجه في عموم أو قاعدة كلية، فأما في غير ذلك فلا يحتج به... وهذا الاحتمال الذي قلناه من جواز إدراجه تحت العمومات نريد به في الفعل، لا في الحكم باستحباب ذلك الشيء المخصوص بهيئته الخاصة؛ لأن الحكم باستحبابه على هيئته الخاصة يحتاج إلى دليل عليه ولا بد، بخلاف ما إذا بني على أنه من جملة الخيرات التي لا تختص بذلك الوقت، ولا بتلك الهيئة، وهذا هو الذي قلنا باحتماله وجواز العمل به"[٢].

المذهب الثاني: مذهب المانعين العمل بالحديث الضعيف مطلقاً. وممن قال بهذا الرأي: يحي بن معين، والبخاري، ومسلم، وأبو زكريا النيسابوري (ت٣٠٧هـ)، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم وابن أبي حاتم الرازيان، وابن حبان، وابن حزم، وابن العربي المالكي، وغيرهم.

[١] الزركشي، النكت، ج٢، ص٣١٠.

[٢] المصدر السابق، ج٢، ص٣١٠-٣١٣.

ووجهة قولهم أن الحديث الضعيف يفيد الظن المرجوح، وهو مذموم بنص القرآن قال الله تعالى:﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة يونس: آية ٣٦]، وقوله تعالى:﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [سورة يونس: آية ٦٦]. كما أن في الأحاديث الصحيحة ما يغني المسلم عن الأحاديث الضعيفة وما دونها.

المذهب الثالث: مذهب المجيزين العمل بالحديث الضعيف مطلقاً بشروط ذكروها. وممن نقل عنه هذا القول: الإمام أبو حنيفة، والإمام مالك بن أنس، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، والإمام أبو داود صاحب السنن، وغيرهم.

واشترطوا لذلك ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون ضعفه غير شديد، فالشديد الضعف متروك عند العلماء.

الثاني: أن لا يوجد في الباب حديث غيره.

الثالث: أن لا يوجد ما يعارضه من الأحاديث الصحيحة.

ووجهة هذا القول أن الحديث الضعيف أقوى من رأي الرجال، وهو محتمل للإصابة، وما دام لم يوجد معارض له، فإنه يعمل به[1].

وفي رأي الباحث أن المذهب الثاني القائل بالمنع مطلقاً هو الأقرب إلى الحق إن شاء الله تعالى، لما فيه من الاحتياط للدين؛ فإن تجويز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل دون الأحكام فيه تفريق بين المتماثلات، فإن الكل شرع، والأحكام الشرعية لا تثبت إلا بالأحاديث الصحيحة والحسنة.

النموذج السابع: تحقيقه في مسألة تعارض الوصل والإرسال:

تكلم الزركشي على هذه المسألة وهي كثيراً ما تقع، فإذا جاء الحديث موصولاً في رواية، وجاء مرسلاً في رواية أخرى، فما العمل، هل يحكم بصحة الرواية الأولى، أم بصحة الرواية الثانية؟ للعلماء في ذلك أربعة أقوال، أوردها الزركشي في كتابه، حيث قال: "وحاصل ما حكاه المصنف في هذه المسألة أربعة مذاهب:

[1] انظر أقوال العلماء في هذه المسألة وأدلتهم على ذلك في: الخضير، عبد الكريم بن عبد الله، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، ص٢٥٠-٢٩٥.

أحدها: أن الحكم للمرسل.

الثاني: الحكم للأكثر؛ لأن الحفظ إلى الجماعة أقرب منه إلى الأقل، ونقله عن الحاكم في المدخل[١].

الثالث: الحكم للأحفظ، ونقله عن البيهقي في المدخل[٢].

الرابع: الحكم لمن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً. ونسب هذا القول للخليلي[٣]، وابن حزم[٤]، وهو الذي صححه الخطيب[٥]، وابن الصلاح[٦]، ونقل العراقي ترجيح أهل الحديث لهذا القول[٧]، والذي نقله الخطيب خلاف هذا، وإن صحح القول بأن الحكم لمن أسنده بشرط العدالة والثقة[٨]. وجعلوا ذلك من باب زيادة الثقة، وزيادة الثقة مقبولة عندهم.

أما الزركشي فقد اختار قولاً وسطاً بين كل هذه الأقوال، حيث لم يرد أن يجعل لهذه المسألة ومثيلاتها قانوناً عاماً، بل فضّل أن يكون الحكم على كل رواية بحسبها، وإنما المعتمد في الحكم على الروايات النظر في القرائن، ونقل كلام ابن دقيق العيد فيما يوافق مذهبه هذا حيث قال: "وأما من حكى شيئا من هذه الأقوال عن أهل الحديث أو أكثرهم فقد أنكره الإمام الحافظ أبو الفتح القشيري في مقدمة شرح الإلمام وقال: "إن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول؛ فإنهم يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته لمخالفة جمع كثير للأقل ومن هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة ظن بغلطه، وإن كان هو الذي وصل، أو رفع، ولم يجروا في ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث..."[٩].

ثم علق على كلام ابن دقيق المتقدم فقال مُلَخِّصاً لحكم هذه المسألة كما يلي:"ومن هنا حكى بعض المتأخرين تقديم أحدهما على الآخر بحسب القرائن، فإن كان الواقفون له

---

[١] الحاكم، المدخل إلى كتاب الإكليل، ص٤٧.

[٢] البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى، ص١٠٣.

[٣] الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج١، ص١٦٣.

[٤] الزركشي، النكت، ج٢، ص٦٠.

[٥] الخطيب البغدادي، الكفاية، ج٢، ص٤٩٩.

[٦] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، ص٢٢٩.

[٧] العراقي، التقييد والإيضاح، ص ٧٨؛ والتبصرة والتذكرة، ج١، ص١٧٥.

[٨] الخطيب البغدادي، الكفاية، ج٢، ص٤٩٩.

[٩] ابن دقيق العيد، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ج١، ص٦٠-٦١.

ثقاتاً حفاظاً أوثق وأحفظ ممن رفعه، فالحكم للوقف إذا كانوا عن شيخ لهم وأهل بلد، فهم أحق به ممن ليس هو شيخه، ولا كثرت ملازمته له، ولا هو من أهل بلده وإن كان الرافع له كثيرين ثقاتاً حفاظاً. وإن تعارض الحال توقف في الترجيح. والتحقيق أن جهتي طرق الحديث إما ضعيف أو صحيح، فالأخذ بالصحيح متعين، وإما صحيحان، فإن تفاوتا فالأخذ بالأصح أولى وأحوط، وإن استويا في الصحة فهل الأخذ بالمتيقن الأقل أو بالزائد؟ فيه القولان المتقدمان، والمختار تقديم الرفع، وإلا لزم الأخذ بالأصل في زيادة المتن، وهو خلاف العمل في قبول الزيادة الصحيحة. نعم لو اتصل الحديث من وجه صحيح، ثم ذكر راويه لذلك الحديث طريقاً آخر مقطوعاً على وجه التعريف والمتابعة، فذلك لا يؤثر في اتصاله..."[١]. ومن رجح هذا القول ابن حجر[٢]، والسخاوي[٣]، والصنعاني[٤].

النموذج الثامن: ترجيحه أن صحة الإسناد لا يلزم منه صحة الحديث، وأن ضعف الإسناد لا يلزم منه ضعف الحديث:

نبه الزركشي إلى مسألة مهمة وهي: أن الحكم على الحديث بصحة إسناده لا يدل على صحة الحديث ككل؛ إذ قد يكون السند صحيحاً، ويكون المتن ضعيفاً لعلة فيه. والمقابل فإن الحكم على السند بالضعف لا يقتضي ضعف المتن، إذا قد يصح المتن من طريق سند آخر. قال الزركشي في هذا المعنى: "... يجيء هنا ما سبق في السابع أن قولهم: "حديث صحيح الإسناد" دون قولهم: "صحيح" لا يقتضي صحة المتن. فيقال هنا: قولهم "ضعيف الإسناد" دون قولهم: "ضعيف" لا يقتضي ضعف المتن إلا إذا اقتصر عليه حافظ معتمد، فالظاهر ضعف المتن وعدم صحته"[٥]. ونبه إلى ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر[٦].

ولقد ذكر الدكتور نور الدين عتر كلاماً بين فيه خطأ من ضعف الحديث بناءً على ضعف سنده فقال: "إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف، فلك أن تقول: ضعيف بهذا الإسناد. وليس لك أن تقول: هذا ضعيف، كما يفعله بعض المتمجهدين في هذا العلم الشريف، وتعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون

---

[١] الزركشي، النكت، ج٢، ص٦٠-٦١.
[٢] ابن حجر العسقلاني، النكت، ج٢،، ٦١٣، و٦٩٥.
[٣] السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣٠٧.
[٤] الصنعاني، توضيح الأفكار، ج١، ص٣٤٤-٣٤٦.
[٥] الزركشي، النكت، ج١، ص٣٩٠.
[٦] ابن حجر العسقلاني، النكت، ج١، ص٤٩٤.

الحديث مروياً بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث، بل يتوقف جواز الحكم بضعف الحديث على حكم إمام من أئمة الحديث الحفاظ بأنه لم يرو بإسناد يثبت به، أن الحكم المطلق عليه بأنه حديث ضعيف. أو نحو هذا مفسراً وجه القدح فيه، أما إذا حكم عليه بالضعف و لم يفسر سببه فإن الحكم فيه هو حكم الجرح غير المفسر..."[١].

هذه نماذج فقط لترجيحات الزركشي في كتابه، ولقد تقدم ما يدل على كثرتها، وتفرقها في مباحث الكتاب ومسائله، ولعل ما أوردته يعطي صورة واضحة عنها، وعن منهج المؤلف فيها، مع التنبيه على أن الإتيان عليها كلها لا يسمح به هذا البحث الذي غرضه الأساس هو إعطاء صورة عامة على جهود الزركشي في الحديث وعلومه عموماً، وليس في مصطلح الحديث خاصة.

إن ما تقدم من نماذج لاستدراكات وتعقبات الزركشي على ابن الصلاح وغيره من العلماء، أوردتها كأمثلة تطبيقية لإيضاح عمله في كتابه، والمقام لا يسمح بأكثر من ذلك، فإنما غرضي هنا التمثيل لا استيعاب كل النماذج الواردة في الكتاب.

ملاحظات عامة حول ترجيحات الإمام الزركشي واختياراته:

من خلال تتبع الباحث لترجيحات الزركشي واختياراته، مكنه من الوقوف على عدد من الملاحظات التي يراها هامة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١) لم تكن ترجيحات الزركشي واختياراته منحصرة في أبوابٍ معينة من الكتاب، بل شملت كل الأنواع التي تعرض لها بالدراسة، فلا تكاد تخلو مسألة من المسائل التي تناولها المؤلف من تعليق يتخلله اختيارٌ وترجيحٌ، أو تعقيبٌ، أو انتقادٌ، أو زيادةٌ مما سيرد في مباحثه الخاصة بها.

٢) بعد تتبعي الدقيق وقراءتي المتفحصة لكتاب النكت، أحصيت ١٦٤ موضعاً مما كان للزركشي فيه ترجيح أو اختيار، سواء كان هذا الترجيح صريحاً باللفظ، أو غير صريح مما يفهم من السياق. ومع عدم إمكان إيراد كل هذه الترجيحات في هذا المبحث – إذ تصلح أن تكون رسالة علمية مستقلة – آثرت بيانها، ومواضعها من الأنواع المطروقة في هذا الكتاب –حسب اجتهاد الباحث–. والجدول الآتي يوضح ذلك:

[١] عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ص٢٩٠-٢٩١.

الترجيحات والاختيارات في كتاب: "النكت على مقدمة ابن الصلاح" للإمام الزركشي		
- المجلد الأول:		
النوع	**الصفحة**	**عدد الترجيحات والاختيارات**
المقدمة	٧-٨٨	ترجيح واحد
١- الصحيح	٨٩-٣٠٣	٢٧
٢- الحسن	٣٠٤-٣٨٨	١٥
٣- الضعيف	٣٨٩-٤٠٤	٢
٤- المسند	٤٠٥-٤٠٩	٣
٥- المتصل	٤١٠	-
٦- المرفوع	٤١١	-
٧- الموقوف	٤١٢-٤١٩	١
٨- المقطوع	٤٢٠-٤٣٨	٦
٩- المرسل	٤٣٩-٥١٧	٢٣
- المجلد الثاني:		
النوع	**الصفحة**	**عدد الترجيحات والاختيارات**
١٠- المنقطع	٥-١٣	-
١١- المعضل	١٤-٦٦	٩
١٢- المدلس	٦٧-١٣٢	٩
١٣- الشاذ	١٣٣-١٥٤	٣
١٤- المنكر	١٥٥-١٦٨	-
١٥- الشواهد والمتابعات	١٦٩-١٧٣	١
١٦- زيادة الثقة	١٧٤-١٩٧	٥
١٧- الأفراد	١٩٨-٢٠٣	-
١٨- المعلل	٢٠٤-٢٢٣	٨
١٩- المضطرب	٢٢٤-٢٤٠	٢
٢٠- المدرج	٢٤١-٢٥٢	-
٢١- الموضوع	٢٥٣-٢٩٨	٣
٢٢- المقلوب	٢٩٩-٣٢٤	١٠
- المجلد الثالث:		
النوع	**الصفحة**	**عدد الترجيحات والاختيارات**
٢٣- معرفة من تقبل روايته	٣٢٥-٤٥٨	أتناوله في الفصل الثاني الخاص بالجرح والتعديل
٢٤- طرق التحمل	٤٥٩-٥٥٥	٢٨
٢٥- كتابة الحديث	٥٥٦-٥٩٩	٣
٢٦- صفة رواية الحديث	٦٠٠-٦٣٥	٦
٢٧- آداب المحدث	٦٣٦-٦٦٠	-
٢٨- آداب طالب الحديث	٦٦١-٦٦٧	-
مجموع الترجيحات والاختيارات:		١٦٤

٣) تقدم أن الزركشي يستعمل ألفاظاً معينةً تدل على ترجيحه لقول، أو تقويته له وتضعيفه لآخر، ولقد تتبعت المواضع التي رجح فيها، فوقفت على صيغ معينة تعدى عددها الثلاثين صيغة، ويمكننا إرجاع هذه الصيغ إلى ثلاثة أقسام، وهي كالآتي:

صور الترجيح وعباراته:

الصورة الأولى: وذلك أنه يعبر عن القول الراجح بإحدى الصيغ التالية: والأصح، والصحيح، والتحقيق، والمختار، والأقرب، والأظهر، ما عليه المحققون، الأولى، الصواب، أشبه ما يقال، الحق الذي لا يجوز مخالفته، أصح الأقوال، على الصحيح.

الصورة الثانية: وذلك من خلال التصريح بضعف القول من خلال إحدى الصيغ التالية: وهذا مردود، وهو باطل، وهو ممتنع، وهذا ضعيف، وهو خلاف ما عليه المحققون، فأما الأول فلا سبيل إليه، هذا أضعف، وشذ، وليس كما قال، فيه نظر.

الصورة الثالثة: وفي بعض الأحيان يكون ترجيحه فيه غير صريح، حيث إنه لا يورد عبارات تدل صراحة على ذلك، كتلك التي تقدم ذكرها في القسم الأول والثاني، وإنما يكتفي بنقل الأقوال ويعقب عليها، ثم ينقل قولاً آخر في نهاية عرضه للمسألة دون أن ينتقده بشيء مما يشعر بترجيحه واختياره له. وفي بعض الأحيان ينقل أقوالاً متعددة وينتقدها، إلا واحداً منها يذكره من غير نقد ولا رد، مما قد يفهم منه أنه يميل إلى هذا القول، إذ لو كان قولاً مرجوحاً، أو ضعيفاً لبينه وصرح به.

مما يلاحظ أيضاً أن الزركشي يرجح أقوالاً ومذاهب معتمداً على اجتهاده ونظره في الأدلة، وتارة ينقل آراء العلماء وترجيحاتهم، ثم يختار منها ما يوافق رأيه واجتهاده، ثم يعتمدها على أنها القول الراجح عنده أيضاً.

أهم نتائج البحث:

فبحمد الله تعالى أتيت على نهاية هذا البحث المتواضع الذي بذلت فيه جهدي قدر طاقتي، وما توفيقي إلا بالله العزيز الحكيم، ولقد وددت أن ألخص أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال النقاط التالية:

١) أضاف الزركشي ثلاثة عشر نوعاً جديداً في علوم الحديث في كتابه "النكت على مقدمة ابن الصلاح"، خمسةً منها هو مسبوق فيها، أما الثمانية الباقية فكان من نتاجه، وبنات أفكاره، أقره عليها حفاظ زمانه، ونقلها عنه من جاء بعده من رواد الحديث وفرسانه.

٢) كما ضمن كتابه المذكور الكثير من المناقشات العلمية والترجيحات والتعقبات والانتقادات، ما جعله كتاباً متميزاً بحق. ولقد بلغت عدد ترجيحاته واختياراته نحو ١٦٤ ترجيحاً واختياراً.

٣) امتاز الزركشي في تناوله لفنون الحديث بجمعه بين مناهج مختلفة، منها استقراء المصادر والموارد العلمية لجمع المعلومات وتحليلها ونقدها، وتلخيص الأقوال والآراء، واستعمال أسلوب الاستفهام لتنبيه القارئ على كافة الاحتمالات، وتدريبه على مقارعة حجة الخصم. كما أنه حفظ لنا الكثير من النصوص التي نقلها عن كتب الكثير منها التي لم يبق لها ذكر إلا من خلال مؤلفاته، مما يعد خدمة مميزة تبلورت من خلال جهوده تلك.

٤) امتاز الزركشي بثقافته الواسعة، واطلاعه على الكثير من الكتب والمصادر العلمية، ونلحظ ذلك جلياً في كثرة المصادر والموارد التي يرجع إليها لتأليف كتبه، وهذه ظاهرة عامة في مؤلفاته وإن صغر حجمها. إضافة إلى اطلاعه على كتب لا نعرف عنها إلا اسمها، مما ذكره في كتبه، فكان ذلك سبباً في معرفتها وإبقاء ذكرها.

قائمة المصادر والمراجع

(أ) الكتب المطبوعة:

١) القرآن الكريم.

٢) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي، **المصنف**، تحقيق: محمد عوامة، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

٣) ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو بن عثمان الشهرزوري، **مقدمة ابن الصلاح وبهامشه محاسن الاصطلاح للبلقيني**، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، (القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

٤) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد بن عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

٥) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، (القاهرة: أم القرى للطباعة والنشر، د.ط، د.ت).

٦) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، (المدينة المنورة: مطبوعات المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

٧) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **إنباء الغمر بأبناء العمر**، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٦م).

٨) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، (دمشق: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٩) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تعليق: عبد الرحمن بن ناصر البراك، اعتنى به: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (الرياض: دار طيبة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

١٠) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض: مطبعة سفير، ط١، ١٤٢٢هـ).

١١) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، تعليق: عبد الرحمن بن ناصر البراك، اعتنى به: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (الرياض: دار طيبة، ط١، ٢٠٠٥م).

١٢) ابن حنبل، أحمد بن محمد أبو عبد الله الشيباني، **المسند**، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وجماعة، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٧م).

١٣) ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب القشيري، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، تحقيق: قحطان عبد الرحمن الدوري، (العراق: وزارة الأوقاف، د.ط، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

١٤) ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب القشيري، **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**، تحقيق: عبد العزيز بن محمد السعيد، (الرياض: دار أطلس، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

١٥) ابن رشيد، محمد بن عمر بن محمد الفهري، **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراتي، (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧).

١٦) ابن عراق، أبو الحسن علي بن محمد الكناني، **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).

١٧) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٩٧٩م).

١٨) ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر القرشي، **اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث**، شرح: الشيخ أحمد محمد شاكر، (القاهرة: مكتبة دار التراث، ط٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)

١٩) ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط١، د.ت).

٢٠) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **السنن**، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٩٩٧م).

٢١) الأجهوري، عطية، **حاشية شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية**، تعليق وتخريج: صلاح محمد عويضة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

٢٢) الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيئ من فقهها وفوائدها**، (الرياض: مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

٢٣) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، تحقيق: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، (مصر: المطبعة السلفية، ط١، ١٤٠٠هـ).

٢٤) بلافريج، زين العابدين بن محمد، **الزركشي وكتابه النكت على مقدمة ابن الصلاح**، (الرياض: مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٩٩٨م).

٢٥) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري، **المدخل إلى السنن الكبرى**، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، (الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، د.ط، د.ت).

٢٦) الجرجاني، الشريف علي بن محمد، **كتاب التعريفات**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، ١٩٩٥م).

٢٧) حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٢م).

٢٨) الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى، **شروط الأئمة الخمسة**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م).

٢٩) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، (الإسكندرية: دار الدعوة، د.ط، د.ت).

٣٠) الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م).

٣١) الخضير، عبد الكريم بن عبد الله، **الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به**، (الرياض: دار المسلم، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

٣٢) الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد البستي، **معالم السنن**، تصحيح: محمد راغب الطباخ، (حلب: المطبعة العلمية، ط١، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م).

٣٣) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم بن مصطفى آل بحيح الدمياطي، (مصر: دار الهدى، ط١، ٢٠٠٣م).

٣٤) الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ).

٣٥) الداودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، **طبقات المفسرين**، تحقيق: علي محمد عمر، (مصر: مكتبة وهبة، ط٢، ١٩٩٤م).

٣٦) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٣م).

٣٧) الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، **المحصول في علم الأصول**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٠هـ)

٣٨) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: جماعة من العلماء، (الرياض: دار الخاني، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

٣٩) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلافريج، (الرياض: مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

٤٠) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، دراسة وتحقيق: عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله آل فهيد، (الرياض: مكتبة دار المنهاج، ط١، ١٤١٦هـ).

٤١) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ط، د.ت).

٤٢) السيوطي، **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، (مصر: المكتبة الحسينية بالأزهر، د.ط، د.ت).

٤٣) السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (لبنان: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت).

٤٤) السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، تحقيق: أنيس طاهر الأندونوسي، (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٩٩٩م).

٤٥) السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (الرياض: مكتبة الكوثر، ط٢، ١٤١٥هـ).

٤٦) السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (مصر: دار إحياء الكتب العربي، ط١، ١٩٦٧م).

٤٧) الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، د.ط، د.ت).

٤٨) الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

٤٩) عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، (دمشق: دار الفكر، ط٥، ١٩٨٨م).

٥٠) العراقي، **التبصرة والتذكرة**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)،.

٥١) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين المصري، **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح**، (بيروت: دار الحديث، ط٢، ١٩٨٤م).

٥٢) العمري، أكرم ضياء، **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد**، (الرياض: دار طيبة، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

٥٣) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي، **الحاوي الكبير**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

٥٤) المراكشي، محمد بن محمد، **الذيل والتكملة**، تحقيق: محمد بن شريفة، (المغرب: أكاديمية المملكة المغربية، د.ط، ١٤٠٤هـ).

٥٥) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم بشرح النووي**، تحقيق: خليل مأمون شيحا، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

٥٦) المناوي، محمد عبد الرؤوف، **اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر**، تحقيق: أبو عبد الله ربيع بن محمد السعودي، (الرياض: مكتبة الرشد، د.ط، د.ت).

(ب) المخطوطات:

٥٧) الزركشي، **الكلام على علوم الحديث**، (ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، المصورة من النسخة المخطوطة من المكتبة البريطانية)، المصورة رقم ٧٤٥٠-١.

(ج) المراجع الأجنبية:

Stocks, Peter, Arabic manusripts in the British Library, British Library, London ٢٠٠١, p ٥٦.